نافارو أكد إنه سيخرج للعلن في أقرب وقت ممكن

اتفاق التجارة الأميركي الصيني بانتظار «الترجمة»

بيتر نافارو

ستيفن منوتشين

قال بيتر نافارو مستشار التجارة للبيت الأبيض، إنه من المرجح أن توقع الولايات المتحدة والصين على المرحلة 1 من اتفاق التجارة الجديد أوائل 2020، لكنه أضاف أن تأكيد ذلك سيصدر عن الرئيس دونالد ترمب أو الممثل التجاري الأميركي.

وقال نافارو في مقابلة مع فوكس نيوز «من المرجح أن يكون التوقيع عليه خلال الأسبوع القادم أو نحو ذلك – ننتظر الترجمة لا أكثر»، مشيراً إلى تقرير بأن ليو خه نائب رئيس الوزراء الصيني سيزور الولايات المتحدة هذا الأسبوع لتوقيع الاتفاق، لكنه لم يؤكد الأمر.

وكانت صحيفة ساوث تشاينا مورننج بوست نقلت عن مصدر قوله إن «واشنطن أرسلت دعوة وبكين قبلتها».

ولم يرد ممثلون لمكتب الممثل التجاري الأميركي والبيت الأبيض حتى الآن على طلب للتعليق على التقرير الذي قال إن الوفد الصيني سيبقى على الأرجح في الولايات المتحدة حتى منتصف الأسبوع القادم.

وقال نافارو «لا تصدقوا أبدا المصادر المجهولة. ليكن مصدركم الرئيس ترمب أو (الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر)».

وأضاف أن الاتفاق سيخرج للعلن «في أقرب وقت ممكن»، وأنه لا يتوقع أي عراقيل قد تعطله. وتابع «كل ما في الأمر أنه يتعين ترجمته إلى الصينية ومراجعته بحيث تتطابق النسختان».

وأوضح أن الاتفاق الواقع في 86 صفحة يتضمن تفاصيل بخصوص حقوق الملكية الفكرية إلى جانب «بداية جيدة» على صعيد النقل الإجباري للتكنولوجيا وما قال إنها «صياغة جيدة بشأن التلاعب في العملة».

وفي وقت سابق هذا الشهر، قال لايتهايزر إن ممثلين عن كلا البلدين سيوقعون الاتفاق خلال الأسبوع الأول من يناير.

وكان وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين قال قبل أيام إن الاتفاق جاهز لكنه يخضع لمراجعة فنية.

«المركزي اليمني» يؤكد عدم قانونية تعليمات فرع صنعاء

أكد البنك المركزي اليمني أن أي تعليمات تصدر باسم فرع البنك المركزي في صنعاء تمس نشاط القطاع المصرفي غير قانونية ولا يُعتدّ بها.

وشدد البيان الصادر عن المركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن الذي نشرتهُ وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الإجراءات التي اتخذها الحوثيون بمنع تداول العملة الجديدة تعيق جهود البنك المركزي في دفع المرتبات التي تصرف في المناطق غير المحررة.

وبين المصرف أن جميع الأوراق النقدية من العملة الوطنية بجميع فئاتها المصدرة والمتداولة تعدّ عملة قانونية ملزمة حسب قيمتها كوسيلة للدفع.

وأكد البنك المركزي اليمني على جميع البنوك التي لديها محافظ إلكترونية مرخصة الالتزام الكامل بالتعليمات الواردة في المنشور الدوري رقم (11) لسنة 2014.

وأشار إلى أن ما يُطلق عليها (موبايل موني) غير مرخصة وليس لها أي صفة قانونية محذراً البنوك وشركات الصرافة من التعامل معها.

وأهاب المركزي اليمني بالمدنيين توخي الحذر من الدعوات المشبوهة الصادرة من قبل جهات غير ذات صفة قانونية، كما تقع تلك الجهات تحت طائلة المساءلة القانونية.

490 مليار ريال صافي ربح أكبر 10 شركات سعودية في 2018

سجل صافي الربح لأكبر عشر شركات سعودية 490 مليار ريال، تشكل 93.8% من الأرباح الإجمالية لقائمة صحيفة «الاقتصادية» لأكبر 100 شركة سعودية، البالغة 522.4 مليار ريال.

وحافظت أكبر عشر شركات في القائمة لعام 2018، على نفس ترتيبها في قائمة عام 2017 دون تغير في الترتيب، وهم: «أرامكو السعودية»، و«كهرباء السعودية»، و«سابك»، و«الاتصالات السعودية». إضافة إلى ست بنوك هم: «الأهلي التجاري»، و«الراجحي»، و«سامبا»، و«الرياض»، و«السعودي الفرنسي»، و«ساب».

وبلغت إيرادات أكبر عشر شركات، 1.69 تريليون ريال، تشكل 82.5% من الإيرادات الإجمالية لقائمة أكبر 100 شركة البالغة 2.05 تريليون.

ووصلت أصول أكبر عشر شركات إلى نحو 3.88 تريليون ريال، تعادل 72.1% من أصول قائمة أكبر 100 شركة، البالغة 5.4 تريليون ريال.

وفيما يتعلق بحقوق المساهمين لأكبر عشر شركات فقد بلغت 1.58 تريليون ريال، تشكل 77.8% من حقوق المساهمين الإجمالية لقائمة أكبر 100 شركة، البالغة 2.03 تريليون ريال.

كما سجلت رؤوس أموال أكبر عشر شركات نحو 275 مليار ريال، تشكل 47.2% من رؤوس الأموال الإجمالية لقائمة أكبر 100 شركة، البالغة 582.6 مليار ريال.

وتصدرت القائمة شركة أرامكو السعودية بإيرادات 1.33 تريليون ريال في عام 2018 «تشكل 65.2% من قائمة أكبر 100 شركة»، وأصول 1.35 تريليون ريال «25% من القائمة»، وحقوق مساهمين تبلغ 1.02 تريليون ريال «50.1% من القائمة»، ورأسمال 60 مليار ريال «10.3% من القائمة»، وصافي ربح 416.5 مليار ريال «79.7%». تلتها «سابك» في المرتبة الثانية بإيرادات 319.7 مليار ريال، وأصول 319.7 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 173.1 مليار ريال، ورأسمال 30 مليار ريال، وصافي ربح 21.5 مليار ريال. ثالثا شركة كهرباء السعودية بإيرادات 64.1 مليار ريال، وأصول 464.6 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 73.7 مليار ريال، ورأسمال 41.7 مليار ريال، وصافي ربح 1.76 مليار ريال.في المرتبة الرابعة جاء البنك الأهلي التجاري بإيرادات 18.9 مليار ريال، وأصول 453.4 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 57.7 مليار ريال، ورأسمال 30 مليار ريال، وصافي ربح 10.7 مليار ريال.

خامسا مصرف الراجحي بإيرادات 17.3 مليار ريال، وأصول 364.3 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 48.6 مليار ريال، ورأسمال 16.3 مليار ريال، وصافي ربح 10.3 مليار ريال.

وحل سادسا مجموعة سامبا المالية بإيرادات 8.2 مليار ريال، وأصول 229.9 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 42.2 مليار ريال، ورأسمال 20 مليار ريال، وصافي ربح 5.5 مليار ريال.سابعا بنك الرياض بإيرادات تقارب تسعة مليارات ريال، وأصول 229.9 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 36.8 مليار ريال، ورأسمال 30 مليار ريال، وصافي ربح 4.7 مليار ريال. في المرتبة الثامنة جاءت شركة الاتصالات السعودية بإيرادات تقارب 52 مليار ريال، وأصول 109.4 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 65.5 مليار ريال، ورأسمال 20 مليار ريال، وصافي ربح 10.8 مليار ريال.تاسعا حل البنك السعودي الفرنسي بإيرادات 6.7 مليار ريال، وأصول 190.3 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 30.9 مليار ريال، ورأسمال 12.05 مليار ريال، وصافي ربح 3.3 مليار ريال.

في المرتبة العاشرة بنك ساب «قبل الاندماج مع بنك الأول» بإيرادات 7.4 مليار ريال، وأصول 174.7 مليار ريال، وحقوق مساهمين تبلغ 32.5 مليار ريال، ورأسمال 15 مليار ريال، وصافي ربح 4.9 مليار ريال.

الإمارات: 130 مليار دولار إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

عبد الله آل صالح

أكد وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الإماراتية، عبد الله بن أحمد آل صالح، أن حجم الاستثمارات المتراكمة الإماراتية في السوق المصرية بلغت 15 مليار دولار، موزعة بين البنوك والزراعة والاتصالات والعقارات.

وأضاف آل صالح في مقابلة مع «العربية» على هامش منتدى الأعمال المصري الإماراتي، أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات فاق الـ130 مليار دولار.

وقال إن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المصدّر من الإمارات وصل إلى 140 مليار دولار، في حين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المصدّر من الإمارات 15 مليار دولار في 2018.

وأشار إلى توزع الاستثمارات الإماراتية المصدرة، في مختلف الدول وفي مختلف القطاعات مؤكداً أنه في السنة الماضية، استقبلت الإمارات 10.3 مليار دولار من الاستثمارات، وهي تعد الثانية من ناحية حجم الاستثمار في السنة الماضية على مستوى الدول العربية، ومن ناحية الرصيد التراكمي تعد الإمارات الأولى عربياً في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتحدث عن تفاصيل الاستثمارات الإماراتية في قطاعات الاقتصاد المصري، بواقع 4 مليارات دولار في القطاع الزراعي، و1.5 مليار دولار في قطاع البنوك، وحوالي ملياري دولار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى 4 مليارات دولار في القطاع العقاري.

وأشار إلى أهمية الإصلاحات التي جرت في الفترة الأخيرة من ناحية السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، التي ساهمت بخلق بيئة جاذبة للاستثمار في مصر.

قطاع التجارة البريطاني يخسر 143 ألف وظيفة في 2019

خسر قطاع التجارة في المملكة المتحدة أكثر من 140 ألف وظيفة في 2019 ما جعلها واحدة من أسوأ الأعوام في ربع قرن، وذلك بسبب الصعوبات الكبيرة، التي واجهها عديد من الماركات إزاء تنامي البيع الإلكتروني، بحسب ما كشفت دراسة نشرت أمس.

ووفقا لـ«الفرنسية»، فإنه في الإجمال ألغي نحو 143 ألفا و128 وظيفة في المتاجر البريطانية خلال 2019 أي 2750 وظيفة أسبوعيا، بحسب أرقام مركز أبحاث تجارة التجزئة. وهذا الرقم يزيد كثيرا على عدد الوظائف، التي ألغيت في 2018 وبلغت 117 ألفا و425.

وتعد هذه الحصيلة ضمن الأسوأ منذ ربع قرن في قطاع التجارة في المملكة، ومؤشرا إلى أزمة خطيرة يشهدها وسط إعلان عمليات إفلاس وإعادة هيكلة لعديد من العلامات التجارية، التي أخلت الوسط التجاري في المدن.وأوضحت الدراسة أن المتاجر تواجه ارتفاعا في التكاليف وتراجعا في المردود وخسارة قسم من السوق لحساب الشراء عبر الإنترنت.

وقال جوشوا بامفيلد أحد المسؤولين في مركز الأبحاث «تشمل هذه المشكلات عديدا من المتاجر العاملة في التجارة في وسط المدينة والمراكز التجارية».

وأضاف «ضعف نمو نفقات المستهلكين منذ 2015 ترجم نموا في المبيعات الإلكترونية على حساب متاجر وسط المدينة».

وإزاء ضعف الإقبال وجدت عدة ماركات نفسها تحت ضغط تكاليف العمل من قيمة إيجار إلى ضرائب وأجور ما أثر في متانتها المالية، ويمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس.

وفي التفاصيل، فقدت 38 ألفا و103 وظائف بسبب إفلاس ماركات فيكت، وألغيت 26 ألفا و462 وظيفة بسبب إعادة هيكلة. وهناك 78 ألفا و563 وظيفة فقدت بسبب برامج خفض التكلفة.

وشهدت المملكة عديدا من عمليات الإفلاس المدوية منذ عامين على غرار متاجر دبنهامز، التي اشتراها على الفور الدائنون أو «هاوس أو فريزر»، التي اشترتها شركة «سبورت دايركت».

173 مليار دولار مكاسب واشنطن وبكين من عضوية منظمة التجارة

أظهرت دراسة نشرت أمس، أن واشنطن وبكين كانتا أكثر الدول استفادة من عضويتهما في منظمة التجارة العالمية بقيمة 173 مليار دولار، وذلك فيما يسعى العملاقان الاقتصاديان إلى إنهاء النزاع التجاري المستمر بينهما منذ أشهر.

وبحسب «الفرنسية»، ذكرت الدراسة التي أجرتها مؤسسة «بيرتلسمان فاونديشن» أن عضوية الولايات المتحدة في المنظمة الدولية زادت من اجمالي الناتج المحلي الأمريكي بمقدار 87 مليار دولار منذ انضمامها إليها قبل 25 عاما. أما الصين، التي انضمت إلى المنظمة في 2001، فقد كسبت 86 مليار دولار، بينما كسبت ألمانيا 66 مليار دولار.

وصرح كريستيان بلوث، خبير التجارة في المؤسسة أنه «رغم أنه ليس هناك منظمة مثالية، فإن أي جهة تعتقد أن بإمكانها الاعتماد على نظام اتفاقيات التجارة الثنائية بدلا من منظمة التجارة العالمية تخاطر بتكبد خسائر ضخمة تتعلق بالازدهار في التجارة العالمية».

وتضم المنظمة 164 دولة عضوا، وستحتفل بذكرى تأسيسها الـ25 في الأول من (يناير) 2020.

وترفض واشنطن تسمية قضاة جدد لجهاز المنظمة القضائي ما يحول دون إمكان التحكيم في النزاعات التجارية.

وتوصلت واشنطن وبكين إلى هدنة في حرب الرسوم الجمركية المتبادلة، ومن المتوقع توقيع اتفاق تجاري أولي بينهما في (يناير) المقبل. أما بالنسبة لدول العالم الأخرى، فقد وجدت الدراسة أن الدول الأعضاء في المنظمة كسبت من عضويتها ما معدله 4.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

ووجدت كذلك أن إجمالي الزيادة بلغ 855 مليار دولار أو 1 في المائة من إجمالي الناتج العالمي.

وفي جميع أنحاء العالم، زادت صادرات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمعدل 14 في المائة بين عامي 1980 و2016، بينما انخفضت صادرات الدول غير الأعضاء بنحو 6 في المائة.

وقالت مؤسسة برتلسمان في بيان إنه حتى الآن فإن «الدول ذات الصادرات والإنتاج القوي هي المستفيد الرئيس» من عضوية منظمة التجارة العالمية، مشيرة إلى أن دولا مثل كوريا الجنوبية والمكسيك استفادت كذلك من العضوية بشكل كبير.

ولم تتمكن الدول الأوروبية ذات القطاعات الصناعية الأصغر، من تحقيق مكاسب كبيرة من عضوية المنظمة. وزاد الإنتاج الفرنسي بمقدار 25 مليار دولار، في حين أضافت بريطانيا 22 مليار دولار، أي أقل بكثير من متوسط الزيادة البالغ 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

مبيعات التجزئة في الصين ترتفع 8 بالمئة في 2019

قال مسؤول بوزارة التجارة الصينية، إن من المتوقع ارتفاع مبيعات التجزئة في الصين 8% في 2019 إلى 41.1 تريليون يوان (5.88 تريليون دولار)، وفقاً لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الرسمية.

ويعد هذا الارتفاع أقل من نمو مبيعات التجزئة المحقق خلال عام 2018، والبالغ نسبته 9%.

يأتي هذا النمو وسط محاولات بكين لدفع النمو في الدولة، إذ وعدت، هذا الأسبوع، بتقديم مزيد من الدعم في 2020 للشركات الخاصة الأكثر حيوية في خلق الوظائف، لمواجهة تباطؤ اقتصادها التي أدت الحرب التجارية مع واشنطن إلى تفاقمه.

وتراجعت نسبة نمو الاقتصاد الصيني إلى 6% على مدى عام في الفصل الثالث من العام، وهو أدنى مستوى يسجل منذ 27 عاماً.

وتضررت بكين من مواجهتها مع أميركا المتمثلة في تبادل فرض رسوم جمركية عقابية على بضائع بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، ما أثر سلباً على نمو الاقتصاد الصيني الذي يعتمد إلى حد كبير على التصدير.

تراجع صادرات هونج كونج في ديسمبر

أفادت بيانات اقتصادية بأن صادرات وواردات هونج كونج تراجعت الشهر الماضي بمعدل أقل من التوقعات.

وأفادت وكالة «بلومبرج» للأنباء أن إجمالي صادرات هونج كونج تراجعت بنسبة 1.4 في المائة في نوفمبر الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي لتصل إلى 359.3 مليار دولار هونج كونج (46.1 مليار دولار).

وكان من المتوقع أن تصل نسبة التراجع إلى 6.2 في المائة، حسب خبراء الاقتصاد الذين استطلعت وكالة بلومبرج آرائهم.

كما تراجعت الواردات بنسبة 5.8 في المائة لتصل إلى 385.4 مليار دولار هونج كونج.

وذكرت بلومبرج أن عجز الميزان التجاري انخفض إلى 26.2 مليار دولار هونج كونج.

وصرح متحدث حكومي في هونج كونج أن التحسن في النشاط التجاري يرجع بشكل اساسي إلى انتعاش الصادرات إلى بر الصين الرئيسي.

وأوضح أن الصادرات إلى الصين ارتفعت في نوفمبر بنسبة 5.2 في المائة مقارنة بالعام الماضي، فيما ارتفعت الصادرات إلى دول قارة آسيا بنسبة 2.6 في المائة.